**المحاضرة الجديدة –**

**السنة 1-ليسانس –مدخل للقانون .**

***القانون و الحوكمة .***

يتأثر القانون و يؤثر في ما يحيط به من أدبيات إقتصادية و إجتماعية و سياسي تتقاطع في بيئة مفتوحة نأخذ منها اليوم مفهوما مركزيا :

**الحوكمة .**

5 حروف بمستويات تحليل كثيرة تتداخل بشكل مكثف مع الواقع منتجة أنساق و معايير عديدة, فلقد أصبحت الحوكمة تتصدر لغة التحليل في المخابر ومراكز البحث و في المقالات الأكاديمية و حتى وسائل الإعلام , وعندما نحاول ضبطه كمفهوم نتجه مثلا للمركز العالمي للحوكمة و الدي يعرف الحوكمة أنها نظام أولا و هنا نتفق على قضية نظام و المقصود نظام رقابة و توجيه لدعم العدالة و الشفافية و المساءلة بما يحقق الجودة و الفعالية للمؤسسة في آداءها داخليا و خارجيا , لكن يبقى السؤال :

ما علاقة القانون الدي ندرسه كحقيقة قديمة بالحوكمة كمفهوم جديد ؟

للوهلة الأولى يبدو القانون كمفهوم صلب في حين الحوكمة مفهوم مرن .

الأول يتعلق بالإطار الرسمي للسلوكات و المعاملات و المواد التي تضبطها قواعد و إجراءات محددة , في حين الثاني يتصل بالشبكات و الفواعل غير الرسمية و يبدو نطاق تأثيره أكبر و أوسع لأنه في الحقيقة يلبي حاجيات سياق عولماتي جديد تمر به البشرية.

المهم أم ما يربط القانون أو القاعد القانوني بالحوكمة هو التفاعل , وهنا قد يقول قائل : كيف ؟

إنتبه عزيزي الطالب أن القانون و الحوكمة حقيقة أساسية في الخطاب التحليلي للدول و المجتمع المدني في تطورهما التاريخي .

لقد أصبحت المنظمات في عصرنا أكثر تعقيدا من حيث :

-البيئة .

-الدور.

-البيئة.

ومن أسباب دلك مباشرة , نجد حرك العولمة و التطور التقني مع تدخل أساليب الإبداع و الإبتكار في نطاق المنافس و البقاء في السوق , ومع تدخل فاعل المجتمع المدني إزدادت معطيات التحليل إنتشارا بل إنفجارا على عدة مستويات رسمية و غير رسمية تتحكم في آليات عمل و إدار المنظمات بصفة عامة .

في هدا السياق إنتقل الحديث من الخطاب التقليدي للقانون كبيروقراطية نحو الحوكمة كفضاء مفتوح إنطلاقا من ميكانيزمات أكثر مرونة و فعالية في الضبط نحو التخلي عن الأطر القانونية الجامدة و التكيف مع حقيق الحوكمة على مستوى :

الهيكلة .

النشاط.

المجال.

ان الحوكمة اليوم تبدو أكثر ملائمة للواقع , ويبقى القانون قاعدة عامة و ثابت ضرورية لنجاح الحوكمة بما أنها تقوم على قيم ومعايير القانون في غاياتها و تصوراتها و منطلقاتها **.**